

آليات الاستدلال والاستلزام التداولي، مقارنة نقدية بين نظريتي الملاءمة والتكوثر العقلي

*Mechanisms of inference and pragmatic Implicature, A critical comparison between Relevance theory and the theory of Al takauthur al aqli*ط. د سارة نحال¹، أ. د صالح غريبي²¹ جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي بتبسة (الجزائر)، مخبر الدراسات الإنسانية والأدبية، sarra.nahal@univ-tebessa.dz² جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي بتبسة (الجزائر)، gheribi.salah@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/20 تاريخ القبول: 2026/02/15 تاريخ النشر: 2026/04/12

ملخص: يهدف هذا البحث إلى المقارنة بين نظريتي الملاءمة لسبيربر وولسن و التكوثر العقلي لطفه عبد الرحمان، في محاولة للكشف عن خاصية ازدواج الدلالة في الخطاب الطبيعي، بالتركيز على آليتي الاستدلال واللزوم الطبيعي كفاعل عقلي وسيط يربط الدالتين ببعضهما البعض، مما يسمح بتأويل المقاصد، كما يطرح البحث تساؤلاً حول كفاية مبدأ الملاءمة (الموازنة بين الجهد العقلي والنتائج) الذي تتبناه نظرية الملاءمة كإحدى آليات الخطاب الطبيعي، أم أنّ البعد الوجودي الأخلاقي الذي تضيفه نظرية التكوثر العقلي يفتح أفقاً أوسع نحو فهم اللغة كفاعل منتج للمعنى والذي يكون أساساً للعمل والتخلق.

أظهرت النتائج أن نظرية الملاءمة قدمت نموذجاً معرفياً دقيقاً لتأويل المعنى والكشف عن المقاصد الضمنية، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الملاءمة الذي يوفق بين الجهد والعائد في التأويل، إلا أنها بقيت رهينة البعد الوظيفي، في المقابل يُعيد التكوثر العقلي تأصيل الاستدلال كعملية حجاجية أخلاقية، ينبع التعدد الدلالي فيها من القوة للزومية للعبارة نفسها ثم السياق الذي أنتجت فيه، ويتضح أنّ العلاقة بينهما تكاملية؛ حيث تفسر الأولى كيف نفهم المعنى، والثانية لماذا نفهمه بهذه الطريقة وكيف نعمل به حتى نصل إلى مرحلة التخلق، حيث ينسجم القول مع الفعل في خدمة منفعة متعددة.

كلمات مفتاحية: الاستدلال؛ الاستلزام التداولي؛ التكوثر العقلي؛ نظرية الملاءمة.

Abstract: This study compares Relevance theory (Sperber and Wilson) and Taha Abderrahman's Al taqauthur alaqli to examine semantic duality in natural discourse. It analyzes inference and natural implication as cognitive acts mediating between literal and implied meaning to interpret speaker intentions. The paper questions whether the principle of relevance in Relevance Theory fully accounts for discourse interpretation, or whether the ethical dimension of Al taqauthur broadens language understanding as a meaning-generating and morally grounded act. Findings show that Relevance theory offers a precise cognitive model within a functional-instrumental framework, whereas Al taqauthur al aqli redefines inference as an ethical-dialogic process where semantic plurality emerges from implicational force and context. Both theories thus complement each other: the first explains how meaning is processed, the second why it acquires ethical significance.

Keywords: Inference; Pragmatic Implicature; Al takauthur al aqli; Relevance Theory.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة : احتلت التداوليات موقعًا هامًا ومركزيًا في الدرس اللساني والفلسفي المعاصر، فهي تمثل الأفق الذي التقت فيه اللغة بالتفكير والتواصل، متجاوزة فكرة محدودية اللغة كأداة تواصلية بسيطة، إلى كونها فعالية تخاطبية لا تتوقف عند وصفها للواقع، بل تنتج أفعالًا وتساهم في بناء الواقع وتغييره، فهي لم تكتفِ بالنظر إلى اللغة كبنية مغلقة كما هو الحال في اللسانيات البنيوية، ولم تقف عند النظريات الدلالية الصورية، بل تجاوزت كل هذا إلى دراسة تمظهرات اللغة الطبيعية أثناء استعمالها في مقام التخاطب، وما ينتج عن هذا الاستعمال من دلالات تعجز اللسانيات التقليدية عن معالجتها، مواصلةً نحو الكشف عن الآثار المعرفية والعملية الناتجة عن استعمال اللغة، وهذا ما فتح المجال نحو انفتاحها على حقل العلوم المعرفية مع نظرية الملاءمة لسبيربر وولسون، التي جعلت من المعالجة المثلى للمعلومات التي تجمع بين توازن الجهد المعرفي والعائد السياقي المبدأ الحاكم لتأويل الخطاب.

هذا التفكير التداولي لم يبقَ حبيس المحاولات الغربية في فهم اللغة كخاصية إنسانية تكشف عن جانب تداولي مهم فيه، بل نجد في الفلسفة العربية المعاصرة خاصة المشروع الفلسفي لطفه عبد الرحمان، توجهًا محاكيًا للغرب في دراسة اللغة، ومختلفًا لتأصله في التراث العربي الإسلامي، يقوم على مفهوم التكوثر العقلي كصفة عقلية فاعلة تتمظهر خاصة في اللغة الطبيعية، وهذا المفهوم لا يحصر التداولية في اقتصاد الجهد المعرفي، بل يفتح على انبناء المعرفة على مستوى العقل انبناءً متكوثرًا لا متكاثرًا؛ يحقق العملية والنفعية في الفعل اللغوي متجاوزًا هذا إلى البعد الأخلاقي كقيمة إنسانية، فيُفسر كيف يشتغل العقل في بناء المعاني، فتتكوثر اللغة الطبيعية من كلامٍ إلى خطاب فحجاج كذروة لهذا التكوثر، وهكذا تتداخل مستويات الدلالة بعضها ببعض العبارية والإشارية في تعالق مرجعي، فتتجاوز البرهان الصوري إلى استدلال طبيعي قائم على اللزوم الطبيعي (التداولي)، حيث يصبح الالتباس بمعنى ازدواج المعنى بين العبارة والإشارة خاصية جوهرية في اللغة الطبيعية.

من هنا تبرز إشكالية هذا المقال: كيف تفسر آليات الاستدلال واللزوم التداولي ظاهرة تعدد الدلالات في الخطاب الطبيعي؟ وهل يكفي مبدأ الكفاءة المعرفية (كما في نظرية الملاءمة) لتحليل هذه الآليات، أم أن طبيعة الفعل اللغوي تكشف عن إمكانات أرحب للتفكير (كما يؤكد التكوثر العقلي)، مما يفتح آفاقًا جديدة في تحليل الخطاب التداولي؟ وانطلاقًا من هذه الإشكالية، نفترض ما يلي:

نظرية الملاءمة تقدم آلية دقيقة لفهم كيفية تأويل المعاني والكشف عن المقاصد في الخطاب الطبيعي، مع التركيز على الموازنة بين الجهد المبذول ونتائجه، لكنها تبقى قاصرة عن إدراك البعد الأخلاقي

الوجودي للغة، أما التكوثر العقلي فلا يقدم بديلاً معرفياً فحسب لنظرية الملاءمة، بل يطرح رؤية شمولية تجمع بين الاستدلال كفعل عقلي وتربطه بالجانب الأخلاقي الذي يميز العقل الفاعل الإنساني، وهكذا تصبح عملية الاستلزام الطبيعي عملية إنتاجية غير مفصولة عن العمل والأخلاق، كما نفترض بناءً على النظرة السابقة أن العلاقة بين النظريتين هي علاقة تكاملية وليست علاقة تعارض فالثانية تكمل الأولى، وهذه الأخيرة تقدم لنا تفسيراً للمعنى، بينما تتم الثانية عملية التأويل لتجيبنا لماذا يستحق هذا المعنى أن يُستنتج.

وللإجابة عن هذا السؤال، سنسعى إلى:

- عرض أسس نظرية الملاءمة وتحليلها لآليات الاستدلال واللزوم التداولي.
- بيان ملامح التكوثر العقلي عند طه وقراءته للاستدلال واللزوم كأبعاد وجودية-أخلاقية، ثم التوصل إلى الآلية الإجرائية التي تحكم عملية توليد الدلالات وتأويلها وفق التكوثر العقلي.
- إجراء مقارنة نقدية تكشف عن وجوه التكامل والاختلاف بين المنظورين في تفسير آليات تأويل الخطاب.

أما منهجية البحث فهي قائمة على التحليل المفاهيمي المقارن للنظريتين، مستعيناً بالقراءة التحليلية للنصوص النظرية لكلا النظريتين، مستندا إلى مقارنة نقدية هدفها الكشف عن البنى المعرفية والفلسفية الكامنة وراء كل نموذج، في محاولة لاستخلاص أفق معرفي أخلاقي متكامل لفهم الخطاب الطبيعي.

2. أسس النظرية التداولية وإشكالية الاستدلال في الخطاب الطبيعي

1.2 التداوليات ونظرية الملاءمة:

ظهرت التداوليات في الفكر الغربي كمحاولة لحل أزمة اللسانيات، التي اقتصررت على تحليل البنيات اللغوية في معزل عن سياق إنتاجها، واهتمت بالمواضيع التي أهملتها اللسانيات نظراً لغموضها وتعقيدها، مما فتح المجال للعلوم اللغوية نحو أفقٍ أوسع باستفادتها من فلسفة اللغة والعلوم المعرفية وعلم النفس المعرفي وغيرها من المجالات الأخرى... وهذا ما أعاد توجيه الدراسات اللغوية من دراسة اللغة في حدود البنية المغلقة إلى انفتاحها على السياق والاستعمال.

وقد كان لفلسفة اللغة مع أوستن وسيرل في نظرية أفعال الكلام دوراً قاعدياً في بيان أنّ التواصل لا يقتصر على كونه تبادلاً للرسائل أو نقلاً للمضامين، بل هو فعلٌ إنجازي يتمّ داخل سيرورة تخاطبية حية، تتداخل فيها مقاصد المتكلمين واستجابات المخاطبين، فيجعل المعنى نتاجاً عن فعل تواصلٍ قائم ضمن مقام اجتماعي محدد يحكمه القصد، ومن هذا المفهوم نجد تعريف ديوبوا (Jean Dubois) للتداوليات بأنها "توجه معرفي يُعنى بخصائص استعمال اللغة والدوافع النفسية للمتكلمين، وردود أفعال المستقبلين والنماذج الاجتماعية للخطاب وموضوعه، وذلك بمراعاة الخصائص التركيبية والدلالية"¹. ثم جاء غريس (Paul Grice) بنظرية الاستلزام الحواري ومبدأ التعاون ليعطي دفعة للتداوليات للدخول في مجال العلوم المعرفية، والاستفادة منها في تطوير وضبط طرق تأويل الملفوظات ضمن سياقات مختلفة، وبني غريس نظريته على أن التواصل ليس مجرد عملية نقل آلية بين المتواصلين بل هو عملية عقلية استدلالية تحكمها قواعد ضمنية توجه عملية التخاطب، والمفهوم المركزي عنده هو ظاهرة الاستلزام الحواري ويقصد به "كل ما يُستنتج من قوله ما- علاوة على النسبة الخارجية التي تشير إليها- بالاعتماد على مبادئ التخاطب، وليس بالرجوع إلى المعاني الوضعية والاستنتاجات المنطقية"²؛ حيث يقوم فيها المتحاورون بفك المقاصد التي تندرج في ازدواجية المعنى، فنحن نقول أكثر مما نصرح به، وهذا يعني أننا بالفعل عند التواصل نتجاوز المعنى العباري إلى معنى ضمني غير مصرح به نصل إليه من خلال عملية استدلالية، وهذا المعنى الضمني يتمثل في قصد المتكلم أو الفعل اللغوي المنطوي خلف العبارة التركيبية، وبهذا الانتقال من البُعد العرفي الرمزي إلى البُعد العقلي الاستدلالي تم التمهيد لنظرية الملازمة باعتبارها تطويراً معرفياً للنموذج الغريسي.

2.2 الأسس المعرفية لنظرية الملازمة:

ظهرت مقاربات جديدة لتحليل اللغة من بعد غريس تتجاوز التصور الترميزي، وكان هذا بعد ازدهار الدراسات في حقل الذكاء الاصطناعي والبرمجة العصبية والعلوم المعرفية، مما جعل المقاربات تنفتح على دراسة بنية الذهن البشري مع نظرية نموذج معالجة المعلومات؛ وملخص هذه النظرية كما يقدمها كل من رافع وعماد الزغلول في كتابهما، أن التواصل ليس مجرد رد فعل لمثير بل هو نتاج لجملة من العمليات الذهنية التي تقوم بتحليل الدليل وتأويله، وهي بذلك تجعل من آلية عمل العقل الإنساني تشبه آلية الآلة في العمل، من خلال استقبال مدخلات خارجية وفق معدات نوعية، تقوم بتحويلها إلى مستوى مركزي يحتوي على معلومات مخزنة مسبقاً لمعالجتها وتحويلها إلى مخرجات معينة³. وهكذا تبلور مفهوم رئيسيان كانا مدخلاً لسيربر وويلسن (D. Sperber and D. Wilson) لإنشاء نظريتهما هما : القالبية والحوسبة، مستفيدين في ذلك من أعمال جيرى فودور (Jerry Fodor)؛ حيث قدم فيها نظرية تمثيلية للذهن تعتبر أن الحالات الذهنية مرتبطة بعلاقات حوسبية، كما أن معالجة المعلومات تتم في إطار عملية

تراتبية بالاستعانة بملكات مختلفة لا سبيل لحصرها في مكان محدد من الذهن البشري، وقد وضع فودور هذين المفهومين كما يلي:

- **القالبية:** العقل يتكون من قوالب معرفية متخصصة، وتنبني القالبية على نسقين أساسيين هما: أنساق الدخل وأنساق مركزية؛ تتمثل أنساق الدخل في كل ما يُدركه الإنسان من خلال حواسه، وتتميز هذه الأنساق بنوعيتها في استقبال المدخلات وأيضاً باستقلاليتها عن بعضها البعض، بالرغم أنها قد تعمل معاً في آن واحد في حال تصادف دخول مدخلات ذات طبيعة مختلفة، كما أن عملها يتسم بالسرعة الفائقة واللاإرادية بحيث تكون فاعلة على مستوى اللاوعي، مما يسمح بفك الشفرات أو المدخلات اللغوية بشكل آلي وفطري، ثم تنتقل هذه المدخلات بعد تبسيطها إلى صور منطقية إلى مركز معالجة المعلومات، الذي يسمح بتحويل المعرفة المجردة بعد دمجها بالمعارف الموجودة في المركز إلى معرفة تمثيلية إرادية قابلة للاستخدام، مع العلم أن الأنساق المركزية لا تتصف بالقالبية.
- **الحوسبة:** بناء على العمليات القالبية بين الأنساق المختلفة، يصل فودور إلى تصور يقارب فيه العقل البشري بالحاسوب؛ حيث يرى أن هذه العمليات العقلية التي تعالج فيها الرموز في لغة فكرية داخلية شبيهة بآلية عمل الحواسيب في استقبال المعلومات ومعالجتها ثم إخراجها، وهذه المخرجات عبارة عن نتائج الاستدلالات والمعاني المفهومية.⁴

واعتماداً على هذين التصورين، وكذلك استناداً لأعمال غريس، صاغ سبيرير وولوسن آيتين لفهم الملفوظات مع تطوير مفهوم فودور للقالبية؛ فبعد انتقادهما لفكرة المعيارية في عمل العقل البشري ووجود نظام مركزي واحد يعالج المعلومات، اقترحا نظرية معيارية معتمدة وبديل النظام المركزي الواحد هناك وحدات متعددة تنقسم إلى نوعين أساسيين هما: وحدات إدراكية وأخرى مفهومية تنتقل المعلومات في ما بينها. وبناءً على هذا يتم تأويل الملفوظات على مرحلتين: المرحلة الأولى لسانية تقدم البنية المنطقية للجملة، وهي عبارة عن مفاهيم مختلفة لا تعتمد على المعنى المعجمي فقط، بل تسمح بالوصول إلى معرفة موسوعية توجّه عمليات الاستدلال وتفتح المجال للانتقال إلى الجانب الاستدلالي التداولي، فتدمج المعاني اللغوية المنقولة من الوحدات اللسانية مع السياق المعرفي، الذي يحتوي على كم كبير من المعارف السابقة ومعطيات إدراكية آنية وأخرى استنتاجية. فتصبح عملية تأويل الأقوال استدلالية تداولية تهدف إلى إعادة بناء مقاصد المتكلم، وهذا يفترض وجود قدرة ذهنية خاصة هي نظرية العقل؛ وهذه النظرية تعني قدرة الفرد على إسناد نوايا واعتقادات للآخر⁵، وهنا تصبح اللغة وسيلة لا غاية، هدفها تبادل المعلومات وتوسيع المعارف، فيصبح التواصل عملية قصدية استدلالية.

3.2 مبدأ الملاءمة: الكفاءة المعرفية والاستلزامات السياقية:

تجمع نظرية الملاءمة بين بُعدين أحدهما معرفي والثاني تداولي، أما البعد المعرفي فمفاده أن الذهن لا يخزن المعلومات بطريقة عشوائية، كما أن عملية فهم الملفوظات وتأويلها تكون عبر سيرورات ذهنية، ينجزها المخاطب لكشف مقاصد المتكلم ولبناء تمثيل للكون أو تعديله، بينما البعد التداولي فيُعتبر المنطلق في عملية تأويل الملفوظات إلا أنه يركز على البعد اللساني أولاً؛ حيث تتطلب عملية التأويل تظافر نظامين أساسيين أحدهما ترميزي لغوي والثاني استدلالي تداولي، وبناءً على هذا أقر كل من سبيرير وولسون أن الغاية التواصلية لا يحكمها مبدأ التعاون والقوانين الحوارية بل مبدأ الملاءمة⁶. ففي منظورهما يهدف النشاط المعرفي إلى بناء وتعديل تمثيل الفرد للعالم، والتواصل أمر أساسي في هذه العملية لأنه يمكن الفرد من إضافة معرفة جديدة إلى معارفه، ولا يكون هذا النشاط المعرفي ذا جدوى إلا إذا كان التمثيل مطابقاً للواقع قدر الإمكان، وهكذا توصلنا إلى أن قاعدة العلاقة تعوض القواعد المندرجة تحت مبدأ التعاون، أما المعنى الناتج عن العملية الاستدلالية فسمياه بالاستلزامات السياقية.

حيث إن كل هذه القواعد يمكن الاستعاضة عنها بقاعدة واحدة هي قاعدة العلاقة، ومفادها أن يكون الخطاب ملائماً، ومبدأ الملاءمة يعني أن نقدم القدر المطلوب من المعلومات (من دون إغراق المتلقي بتفاصيل فائضة) وأن نقول الحقيقة، وأن نتحدث بوضوح وبلا لبّاس، لهذا فالملاءمة عندهما مبنية على فكرة التواصل الإظهارية-الاستدلالي؛ أي أن يظهر المتكلم قصده لكي يستدل المخاطب عليه، كما أن مبدأ الملاءمة ليس قاعدة معيارية بل آلية استدلالية يعتمد عليها المخاطب بشكل لا واع لفهم وتأويل الخطاب، وأكثر من ذلك يُوسَّع هذا النوع من التواصل الإظهارية-الاستدلالي بوصفه تواصلاً ملائماً ليشمل التواصل بأنواعه سواء كان لغوياً أو غير لغوي⁷. وهكذا يصبح مبدأ الملاءمة حسبهما هو أساس لفهم كل فعل تواصلي، إذ يجعل المتلقي أثناء التواصل يتوقع أن ما يُعرض عليه يستحق الانتباه لأنه مقصود من خلال النية التواصلية، وبالتالي فهو يحمل معنى ذا صلة أي أنه يقدم فائدة معرفية جديدة ذات صلة بالسياق.

إذن مبدأ الملاءمة يقوم على فكرة أن الملاءمة في عملية التواصل الإنساني تقوم على توازن بين شقين: الشق الأول يتمثل في الجهد المعرفي المبذول للتأويل وفهم المقاصد التخاطبية، والثاني هو العائد السياقي المحقق، "وبيان ذلك، أنه كلما قلت الجهود التأويلية (كالانتباه والتخزين والتحليل) وزادت النتائج المحصل عليها، كان التواصل ملائماً. وكلما زادت الجهود، وقلت النتائج، كان التواصل غير ملائم. وترتبط هذه الجهود بطبيعة المثير stimulus، من حيث طول الملفوظ وبنية التركيب ومواصفاته المعجمية. أما النتائج السياقية فتتمثل في: إضافة معلومة جديدة، تعزيز معلومة، حذف معلومات قديمة مخزنة سلفاً،

تتناقض مع المعلومة الجديدة"⁸، فمبدأ الملاءمة يصف عملية التواصل الفعّالة والملائمة بناءً على معيار الإنتاجية التي تُقاس بالمقارنة بين الجهد والنتيجة المتولدة عنه.

مما سبق نجد أن نظرية الملاءمة تجاوزت ما قدمه غريس في نظرية الاستلزام الحوارية وحلت مشكلة مبدأ التعاون، حيث إن نظرية الاستلزام الحوارية اعتمدت على مبدأ التعاون وقواعده الذي يتصف بطابع معياري ووصفي خارجي؛ فتكون القواعد كأنها وصايا وتعليمات أخلاقية اجتماعية خارجية، وليست آليات عقلية تفسر كيف نصل إلى معرفة مقصد المخاطب، كما أن مبدأ التعاون نفسه قد لا يكون صادقاً دائماً كما هو الحال مثلاً في الدعايات الإعلانية والجدالات، غير ذلك فإنه في الكثير من الأحيان يصعب على المتلقي أن يحدد أي قاعدة انتهكت بالضبط، لهذا قدم كل من سبرير وولسن مبدأ الملاءمة كبديل لمبدأ التعاون وقواعده، وهذا المبدأ هو مبدأ معرفي استدلالي، لا يحتاج من المتخاطبين أن يقوموا بعمليات ذهنية معقدة؛ فالاستدلال المعرفي الناتج عن الملاءمة هو فعل عقلي لا إرادي يحدث تلقائياً أثناء التواصل للبحث عن أيسر طرق التأويل، من خلال اتخاذ مسار استدلالي ملائم يحقق أعلى عائد سياقي ممكن، ويمكن وصف هذا الأمر بأنه اقتصاد معرفي، وهكذا فإن الأساس في نظرية الملاءمة ليس افتراض أن هناك تعاون بين المتخاطبين بل أن كل فعل تواصلي هو ملائم في الأصل ويحمل فائدة معرفية، وإن عجز المتلقي عن إدراك هذه الفائدة المعرفية أو العائد السياقي، يحكم بأن التواصل غير ملائم نظراً لأن المخاطب لم يعنيه بالكلام أو أن المتلقي نفسه فشل في إدراك مقصد المتكلم وهكذا تفشل عملية التواصل. أما عن كيفية تأويل المعاني والوصول إلى مقاصد الخطاب فيعتمد المخاطب نية الاظهار والاستدلال، فيُظهر قصده ليستدل عليه المخاطب، وتكون عملية الاستدلال هذه عملية معرفية ومنطقية تحدث داخل العقل تعتمد على الجانب اللساني والمنطقي في تلقي المعلومات، وعلى جانب معرفي استدلالي تداولي مهمته ربط المعلومات التي تلقاها بالقوالب الذهنية لإيجاد المسار الاستدلالي الملائم لتأويل المعنى، ومن هذا المنظور لم يعد السياق مجموعة من القرائن المسبقة، بل مجموعة من الافتراضات التي تُبنى وتُكيّف أثناء عملية المعالجة نفسها أي أثناء عملية الاستدلال، ويرتبط السياق في هذه الحالة بذاكرة الشخص قصيرة المدى والذاكرة بعيدة المدى أيضاً التي تحمل المعارف السابقة، إضافة إلى المعارف الحسية التي يتلقاها أثناء التواصل من المحيط، وبهذا قدمت نظرية الملاءمة إطاراً معرفياً متكاملًا لتفسير كيفية تأويل المتلقي للمعاني ومعرفة القصود الضمنية التي يتوقف عليها التواصل.

3. آليات التأويل عند طه عبد الرحمان: التكوثر العقلي والاستدلال الحجاجي.

1.1 التكوثر العقلي عند طه عبد الرحمان: (Generative Pluralization)*:

من الغايات الأساسية التي قام عليها مشروع طه عبد الرحمان الفلسفي إحياء الفلسفة العربية وتجديد فعل التفلسف، الذي رأى أنه أصبح مقلدًا للغرب جامدًا حتى اختفى الإبداع وساد التقليد في القول الفلسفي وأصبح مجرد تراكم معرفي، لهذا ابتكر طه مصطلح فلسفي ليميز به العقل الإنساني في قدرته على بناء معارف جديدة وتطويرها وسماه التكوثر العقلي؛ حيث يشرح فيه كيف تتولد الكثرة وتنشعب من الوحدة، وفعل التكوثر العقلي أخص في المعنى من التكاثر، لأن التكاثر يعني الزيادة التراكمية في أي شيء، بينما التكوثر العقلي يكون فيه متعلق الكثرة في التكوثر مبني على ثلاث صفات أساسية، وهي كما يقدمها طه عبد الرحمن:

التكوثر فعل عقلي: فلا يتكاثر إلا العقل؛ لأن العقل متجدد ولا يبقى على حال، فالعقل أصلٌ فاعليّة وحق الفاعلية دوام التجدد والتغير. ومقتضى كل فعل أن يفعل، والفعل متعلق بالوجود وينتفي أثره بانتفائه، ويبقى التغير والزيادة ما بقي العقل، وهو فعل قصدي: الفاعلية العقلية تتجلى في الفاعلية القصدية، وللقصد خاصيتين: أنه لطيف لا كثافة فيه ولهذا هو سريع النفاذية وتأثيره واسع بعكس الأفعال المادية الثقيلة، وأنه علاقة وليس ذاتا؛ والعلاقة قد تكون مقابلة أو تضاد...فتتزاوج العلاقات ببعضها البعض لتنتج تكوثرًا أي علاقات ومعارف وأفعال جديدة، و فعل نفعي: الفاعلية القصدية تتجلى في الفاعلية النفعية، فالعقل إذا قصد لا بد أن يكون الطلب موجّهًا نحو الانتفاع وإلا انحط، كما أن هذه المنفعة لا بد أن تكون متعددة لا قاصرة وأجلة غير عاجلة، لأن المنفعة العاجلة داعية لتقلل العقل وضّعه بينما الأجلة تديم التأمل، وكلما تأمل الشخص انقاد إلى تصور الحال التي يكون منتفعا بها، ومع كل تصور تزودج نفس المتأمل فيرى نفسه كما يرى سواه ويراقب تغييرها، فالتأمل المتواصل طريق إلى تكوثر العقل وبه يقوى ويتسع، ومنه فالتكوثر يكون للأفعال العاقلة القاصدة النافعة.⁹

مما سبق يظهر لنا أن التكوثر العقلي هو فعل خاص بالعقل، يختص بثلاث صفات أساسية تتمثل في كونه فعل عقلي دينامي متغير، فيكون العقل دائم التكاثر والتسامي والتجدد، إضافة إلى أنه يتحدد بالقصد اللطيف الموجه والعلائقي الذي يسمح له بالتكاثر، فيكون هذا التكوثر ناتجًا عن تفاعلات قصدية بين العلاقات تُنتج الجديد، وليس مجرد تراكم معرفي سلبي، ثم إن قصديته محكومة بالنفعية المتعدية والأجلة، وفي هذا جانب أخلاقي لفعل التكوثر، لأن العاقل الحقيقي هو من يقصد منفعة تتعدها. وهكذا فالتكوثر العقلي يعني تجديدًا وتنوعًا للعقل مقصود، نتاجه زيادة دائمة تخلق عوالم معرفية ولغوية جديدة، وهذا التكوثر يتسم بطابعه النفعي، فيطلب منفعة تتعدى ذات الفاعل.

2.3 آليات التكثير: المجاز والحقيقة المنطقية الإنسانية:

يبين طه عبد الرحمن أن ازدواجية المعاني في اللغة الطبيعية راجعة لكون الخطاب الطبيعي ذو طبيعة مجازية؛ أي أنه عكس اللغة الصناعية يتجاوز مدلول العبارة أو المعنى الحقيقي إلى معنى إشاري أو ضمني مجازي، وهذا المعنى المجازي لا يعارض المعنى الحقيقي للعبارة، بل هو مستمد منه عن طريق الاستعارة التي تتضح في قياس التمثيل، وهو آلية منطقية يُحتكم إليها في تأويل العبارات للوصول إلى المعاني الإشارية، وهكذا فإن التكثير العقلي هو ما يدفع بالمعارف للتكثير، حيث يرى طه " أن المعرفة المنطقية والرياضية ذات طبيعة بنائية وأن هذه البنائية تتجلى في أفعال ثلاثة تتحدد بها هذه المعرفة، وهي: الانبناء والإقامة والنظم، كل فعل منها يورث هذه المعرفة نوعاً خاصاً من التكثير، فالانبناء يمدّها بتكثير استلزامي، إذ أن الاستلزمات المنطقية قسمان كبيران، وهما: الاستلزمات الطبيعية والاستلزمات الصناعية، كل قسم منها تندرج تحته أقسام فرعية مختلفة، والإقامة تمدّها بتكثير قيمي واستدلالي، إذ أن قيم المدلول تتغير بتغير الأنساق والمقامات كما أن الأدلة يتضاعف عددها باشتراك المدعي والمعتز في بنائها، والنظم يمدّها بتكثير استيساعي واستشباهي، حيث إن المنظومات ينقل بعضها إلى بعض نقلاً تزداد به امتداداً وتوسعاً".¹⁰ وهكذا تتكثير المعرفة من خلال فعل الانبناء الذي يسمح لها بتكثير من خلال الاستلزمات الصناعية والطبيعية، ويمنحها فعل الإقامة تكثير قيمي واستدلالي أي أنه يقيم الدليل على هذه الاستلزمات حتى لا تصبح لغواً، ثم يأتي فعل النظم الذي يعني انبناء المعارف بعضها على بعض على شرط انسجامها، وهذا يمنحها تكثير استيساعي أي بناء المعرفة على الزيادة، وتكثر استشباهي الذي يسمح بتوسيع المعرفة على سبيل المماثلة، وهذا يحل مشكلة مبدأ التناقض في المنطق الأرسطي، لأن اللغة الطبيعية مرنة وتستعمل الاستعارات والمجاز لبناء المعارف والتأثير في المتلقي، ومن ناحية البرهان الصناعي قد تبدو العبارات المعتمدة على الاستعارة متناقضة، لكن طه يعتبر هذا التعارض آلية لتكثير المعرفة وليس دائماً خطأ منطقي، لأنه يكون مصدراً للدلالة وأداة لفهم الخطاب المجازي، وهذا ما يسمح للعقل باحتضان التناقضات دون أن ينهار، وهكذا يثبت أن المعرفة نفسها متكثرة تسمح بانبناء معارف ومعاني متعددة بشكل متواصل مما يضيف عليها صفة التجدد والتقويم.

ولما كان النظم في المعرفة الذي هو " عبارة عن التأليف بين القضايا على شرط الاتساق"¹¹ يقر بأن فعل انبناء المعارف بين الواقع الخارجي والواقع الذهني لا يكون فعلاً مستمداً من الواقع وحده ولا الذهن وحده بل يكون عن طريق وسيط هو اللغة؛ " فلا شيء تتوسط فيه اللغة إلا لحقته أسباب البناء، كائناتنا ما كان، وحيث إنه لا شيء في النفس ولا في الأفق إلا ويقع التوصل فيه باللغة، فقد لزم أن لا يكون هناك معطى خالص، فإذا كل شيء مبني بناء يزيد أو ينقص"¹²، فلا سبيل إلى أي فعل عقلي أو نفسي أو جسدي إلا باتخاذ اللغة وسيلة له، فتتبدل المعرفة من اللطافة في الذهن إلى كثافة خارجية والعكس، من خلال

تحويل المعرفة الخام إلى رموز لغوية منطوقة أو مكتوبة، وهكذا تتجلى المعرفة في اللغة، وتكوثر المعرفة يورث اللغة تكوثرها أيضا من خلال علاقات تخاطبية واستدلالية ومجازية، ويسميه طه عبد الرحمن تكوثر الخطاب، وتكوثر الخطاب الطبيعي هو ما يُعطي العبارة دلالة تتجاوز النسق إلى تعدد دلالي مستمد من السياق والقصد.

إن ازدواج المعنى في العبارات بين ظاهرٍ وضماني يبدأ من طبيعة المنطوق أولاً؛ ويميز طه بين المنطوق والكلام بقصدين أساسيين هما التوجه والإفهام، " فكل منطوق به يتوقف وصفه بالكلام على أن يقترن بقصد مزدوج يتمثل في تحصيل الناطق لقصد التوجه بمنطوقه إلى الغير ولقصد إفهامه بهذا المنطوق معنى ما فاعرف أن المنطوق به الذي يصلح أن يكون كلاماً هو الذي ينهض بتمام المقتضيات التواصلية الواجبة في حق ما يسمى خطاباً، إذ حد الخطاب أنه كل منطوق به موجه إلى الغير بغرض إفهامه مقصوداً مخصوصاً"¹³، فالمنطوق قد يكون مجرد كلمات غير هادفة ولا مقصودة، بينما الكلام هو ذو طبيعة قصدية تحمل نية التوجه للغير أي قصد الغير بالكلام، ونية أخرى هي الإفهام يعتبرها قصد لازماً في كل كلام وما دونها يكون قصوداً خاصة، فدائماً مهما كانت القصدود الخاصة من الكلام كالشرح أو الوصف أو التبرير فإن الأساس فيها إفهام الغير، وهكذا يصير الكلام هو موضوع الخطاب.

والخطاب لا يكون خطاباً إلا إذا انبنى على العلاقة التخاطبية، وهذه العلاقة تقتضي التفاعل بين متكلم ومخاطب " ولما كان المتكلم لا يُمارس النقل إلا على مقتضى الجمع بين ضريبيه: الصريح والضماني، فقد استحق نقله أن يُدعى باسم خاص، تميزاً له عن النقل الآلي، وهذا الاسم الخاص هو التبليغ، فإذا التبليغ هو عبارة عن نقل فائدة القول الطبيعي نقلاً يزدوج فيه الإظهار والإضمار؛ فيتبين أن المتكلم ليس ذاتاً ناقلة، حتى تجوز مماثلته بجهاز الإرسال أو قل المرسل، وإنما هو ذات مبلّغة، أي ذات لا تقصد ما تظهر من الكلام فقط، بل تُجاوزه إلى قصد ما تُبطن فيه، معتمدة على ما أوردت في متنه من قرائن وما ورد منها خارجه"¹⁴، ومنه فالعلاقة التخاطبية لا تقف عند حدود النقل لأن النقل الذي يمارسه المتكلم نوعان: نقل صريح وهو متعلق بالمعاني الحقيقية الظاهرة والمستقلة عن المقام، ونقل ضمني متعلق بالمعاني المضمرة والمجازية الناتجة عن العبارة غير مفصولة عن المقامات، والمعنى الضمني ينبني على القصد ومنه يكون معيار الفائدة فيه على المقاصد لا الظواهر، وهذا الازدواج في النقل يُخرج ذات المتكلم من صفتها الناقلة ويجعلها ذاتاً مبلّغةً بالتبليغ هو الذي تزدوج فيه المعاني، فيصير التخاطب لا مجرد تواصل آلي بل يستدعي التعامل، والتواصل عند طه عبد الرحمن يقتصر على العقل، أما التبليغ الذي يقتضي مقاصد متعلقة بالكلام تطلب أفعالاً فهو ما يصفه بالمستوى التعامل، ويدرج نظرية بول غرايس وقواعد الخطاب ضمن مستوى التواصل، ونظرية أفعال الكلام ضمن مستوى التعامل.

ويوسع المنظور إلى أن التخاطب لا يقف على التعامل الذي ينحصر في التبليغ كفعل عقلي، بل يتعداه إلى التعامل كفعل أخلاقي وهكذا يربط العقلانية بالأخلاقية، وهذا ما يُظهر جانب الإنسانية في الخطاب؛ أي العقل مقترباً بالأخلاق، وهنا يتحقق كمال التعامل، ويتحقق هذا من خلال مبدأ التهذيب " وهو عبارة عن العمل الذي يخلص القول الطبيعي مما يعيب دلالاته وينزع عنه أسباب الانتفاع به"¹⁵، فيكون الهدف من التهذيب هو تحقيق الانتفاع الذي يتعدى الذات إلى الآخر، والتهذيب على درجتين تأدب وتخلق، ولما كانت حقيقة الكلام تنبني على العلاقة التخاطبية التي تقتضي التفاعل والتعامل بين طرفين، فإن ذات المتكلم تنفرد عنها ذوات اعتبارية من ذات ناقلة إلى مبلغة ثم متأدبة فمتخلقة، وتعدّد هذه الذوات هو سبب في تكوثر الخطاب.

ولا يقف تكوثر الخطاب على العلاقة التخاطبية بل يستمد تكوثره أيضاً من العلاقة الاستدلالية، وهذه العلاقة مستمدة من قصدين معرفيين هما: قصد الادعاء وقصد الاعتراض، ويقصد بهما وجوب استدلال المتكلم على قوله، ومطالبة المخاطب للمخاطب وفق حقه في الاعتراض للإتيان بالدليل على قوله، حيث إن الادعاء هو عرض كون " العارض يعتقد صدق ما يعرض، ويلزم المعروض عليه بتصديق عرضه، ويقيم الأدلة على مضامين عرضه، ويوقن بصدق قضايا دليله وبصحة تدليله"¹⁶ وهذا هو تمام الادعاء، بينما الاعتراض فهو " أن يرتقي المعروض عليه إلى درجة من يتعاون مع العارض في إنشاء معرفة نظرية مشتركة، ملتزما في ذلك أساليب معينة يعتقد بأنها كفيلة بتقويم العرض وتحقيق الإقناع"¹⁷ وهكذا لا يكون مجرد متلقي سلبي لعرض المخاطب بل يشارك فيه في بناء المعرفة من خلال حقه في الاعتراض إذ يعارض المعارض العارض في دعواه بمطالبته بالدليل أو بإبطال دليله، واجتماع هذه المقاصد الخطابية مع المعرفية هو ما ينقل الخطاب إلى الحجاج.

والحجاج على ثلاث مراتب حجاج تجريدي وهو الاستدلال المنطقي الذي يتساوى مع البرهان الذي يفصل الصور عن مضامينها، يليه الحجاج التوجيهي الذي يُعنى بعملية توجيه وإيصال الحجة من المستدل إلى غيره، ورغم أن هذا الحجاج يعلو الأول درجة من خلال الاهتمام بمقام المدعي إلا أنه لا يفي بالجانب الاستدلالي للخطاب الطبيعي الذي ينبنى على التعامل والتفاعل بين المستدل والمستدل له من خلال فعلي الادعاء والاعتراض، ومنه ينتقل طه إلى الحجاج التقويمي والذي يفي بشروط الاستدلال في الخطاب الطبيعي، فيجرد المخاطب من نفسه ذاتاً أخرى تقوم مقام المعارض أو المخاطب في فعل الاعتراض فيكون هو أول متلقي لحجته، فيبني حجته على مقتضى ما يفترض من المستدل له أن يقوم به¹⁸.

ولما كان الحجاج يحمل هذه الصفات فلا بد أن يكون أصلا في كل تفاعل، إلا أنه ورغم إيفائه لشروط الاستدلال في الخطاب الطبيعي إلا أن المدعي لا يخرج عن كونه مدعي ولو جرد من ذاته ذاتاً معترضة وكذلك الأمر مع المعارض، لهذا وجب أن يكون هناك تفاعل في الوظيفة وهو ما يسميه طه الالتباس في الوظيفة، ويُقصد به "الازدواج بين واقع الدعوى وقيمتها؛ وما واقع الدعوى إلا ظاهرها أو قل عبارتها وما قيمتها إلا باطنها أو إشارتها"¹⁹، فيكون الأول واسطة في حدوث الثاني؛ أي أنه الجامع بين العبارة والإشارة فيكون أحد المعنيين واقعي (مقصود) والآخر قيمي/ مجازي (مقصد). هذا الالتباس هو ما يميز الحجاج عن البرهان. وهو بعيد تماما عن المغالطات المنطقية لأنه يحتوي على اعتبارين اثنين لا يجتمعان في البرهان هما اعتبار الواقع واعتبار القيمة، فيصبح المستدل الحجاجي مطالبا بقصدين آخرين هما قصد العلم بالشيء وقصد العمل به، والعلم بالشيء يقتضي معرفته بالواقع فلا يقول أو يستدل على ما لا يعلمه، والعمل به يتطلب الانتفاع بالعلم وإلا كان علمه قاصرا.²⁰

باجتماع هذه القصدات المختلفة في الحجاج يصبح جامعاً للمقتضيات التفاعلية الواجبة في حق المجاز "إذ حد المجاز كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها بحسب القيمة التي تحملها"²¹، فالمجاز هنا يشير إلى ازدواج بين ظاهر الدعوى أو واقعها، وباطنها أي قيمتها، وهذا هو الالتباس المطلوب في الحجاج الذي لا يعني تعددا في الدلالة أو التركيب، بل هو تعالق بين معنيين حقيقي ومجازي، يُستدل على الثاني بالأول فيكون نموذج العلاقة المجازية هو العلاقة الاستعارية؛ لأن الاستعارة تقوم على المشابهة فهي لا تعني المطابقة بين الشئيين حد أن يصيرا واحدا، ولا أن يكون هناك اختلاف بينهما لدرجة غياب نقطة تجمعهما، ونموذج المجاز والاستعارة إذا في الحجاج هو قياس التمثيل وهو الذي يميزه الحجاج عن الاستدلال في القول الصناعي، ومنه يتبين لنا "أن الالتباس الذي يفتقر بالحجاج ويصله بالمجاز، فاصلا بينه وبين البرهان - وهو، على ما تقدم، الجمع بين المعنى الحقيقي والمعنى القيمي أو قل الجمع بين المقصود والمقصد- يتخذ صورا ستا من الجمع بين الادعاء والاعتراض: الادعاء الجلي للمعنى الحقيقي والاعتراض الجلي على المعنى القيمي، الاعتراض الجلي على المعنى الحقيقي والادعاء الجلي للمعنى القيمي، الاعتراض الجلي على المعنى القيمي والادعاء الخفي له، الاعتراض الجلي على المعنى الحقيقي والادعاء الخفي له، الادعاء الجلي للمعنى الحقيقي والادعاء الخفي عليه، الادعاء الجلي للمعنى القيمي والاعتراض الخفي عليه"²²، إن هذا الالتباس والتقلب في الوظيفة بين الادعاء والاعتراض في حالته الست يولد تكاثرا في ذوات المستعير بين ذات مدعية جلية وأخرى معترضة جلية، وذاتان مدعية ومعترضة خفية، هذا التعدد في الذوات هو تعدد في الذوات الخطابية فانتقال المستعير بين هذه الذوات بحسب المقام وتغيره هو ما يمنح العبارات دلالات مختلفة باختلاف الوضع الذي يكون فيه المستعير، ومن المنطقي أن هذا التعدد في الذوات ليس تعددا حقيقيا وإنما اعتباري، إذ هي ذوات اعتبارية منشقة عن الذات الأصلية تتقمص أدوارا مختلفة وتنقل دلالات متعددة.

يتبين مما سبق أن طه عبد الرحمان يرى أن تعدد المعاني في اللغة الطبيعية الذي يتمثل في المعاني الإشارية أي تلك الناتجة عن السياق والمقام، هي خاصية أساسية في اللغة الطبيعية؛ لأن اللغة الطبيعية تظهر بشكل جلي في عملية التواصل بين الأفراد، وهذا التواصل ليس مجرد نقل آلي بل ينبنى على الحقيقة النطقية الإنسانية والتي تعكس تكوثر اللغة الإنسانية من الكلام إلى الخطاب ثم الحجاج، باعتماد آليات يختص بها الخطاب الطبيعي تميزه عن الصناعي، وهذه الآليات تتمثل في الاستدلالات الطبيعية التي تنبني عليها العلاقة التخاطبية، وهذه العلاقة ليست مجرد علاقة تواصلية مبنية على التفاعل بل علاقة تعاملية محمولة على التهذيب، الذي يقرن القول بالفعل فلا يكفي المتكلم العلم بالشئ بل العمل به، وهذا ما يوسع معنى العبارة إلى معنى إشاري ذي طبيعة عملية وهو ما يسميه طه المقصد، ولا يتوقف عند الانتفاع بل يتعداه إلى الحث على العمل به طوعاً.

كما لا يكتفي الخطاب الطبيعي بالاستدلالات الطبيعية لتوليد المعاني فحسب، بل يعود هذا الثراء في المعنى إلى طبيعة الخطاب الطبيعي نفسه، فالاستدلال ينقله إلى صفة الحجاج، والحجاج الطبيعي يتميز عن البرهان الصناعي بصفة الالتباس أي أن تكون العبارة واسطة لمعنى غير العباري، ويكون هذا الالتباس من باب الاستعارة وقياس التمثيل، ويصل في الأخير أن الأصل في الحجاج هو المجاز، وهو سبب الالتباس الحاصل الذي ينشأ عنه معنى حقيقي وآخر مجازي أو قياسي، فتكون اللغة الطبيعية ذات طبيعة مجازية في أصلها، وهكذا يفسر طه كيف تحمل العبارة معاني خارجة عن النسق نفسه ومتعلقة بالمقام الذي جاءت فيه، وهو نفسه حقيقة الوحدة التي تحتل الكثرة، لكن هذه الكثرة في المعاني من العبارة الواحدة ليست اعتباطية بل تحكمها علاقة لزومية تربط بين العبارة والإشارة.

3.3 الاستلزام التداولي: آليات تأويل العبارة واستنباط المقصد.

إن عملية انبناء المعرفة تخضع لعمليات منطقية ذهنية تتجلى في الاستدلال بشكليه الطبيعي والصناعي، فيستطيع الإنسان أن يقوم بعملية بنائية معرفية ذات طابع نظمي وإقامي، أي تكوين معارف جديدة تنبني على معارف مسبقة، من خلال عملية الاستدلال الذي يسمح بالانتقال من مقدمات أو معطى محدد ليصل إلى مطلوب يتمثل في معرفة جديدة، قد تكون إضافة لمعرفة سابقة وتوسيع لها أو حتى مصوبة لها أو مغيرة لها تماماً إن كانت تحتل خطأ، ولا يكون هذا إلا بدليل جلي يحفظ صواب المعرفة الجديدة واستقامتها وهنا يتمثل دور الإقامة، ثم يأتي النظم ليجمعها في بنية منطقية ودلالية ثم تداولية تمنحها ربطاً بالواقع والعمل، وفي الخطاب الطبيعي تتكوثر المعاني من العبارة الواحدة إلى استنتاجات وأدلة جديدة تتمثل في تأويل الملفوظات التي تلفظها المخاطب بقصد معين، فيزدوج المعنى بين التصريح والتضمين، وقد بينا سابقاً أن هذا الازدواج في المعاني راجع للطبيعة المجازية التي تتصف بها

اللغة الطبيعية، ويتمظهر من خلال نوعين من الدلالة هما الدلالة المجردة والدلالة المقامية أما المجردة فهي "الاستلزامات التي تعلقت بالبنية الدلالية لهذا القول وبمعاني المفردات الداخلة في تركيبها؛ والآخر، الاستناد إلى الدلالة المقيدة بالمقام أو السياق، ويتجلى هذا القسم في الاستلزامات التي تعلقت بالبنية الاستعمالية أو باصطلاحنا بـ البنية التداولية لهذا القول"²³، وهكذا فإن الدلالة دوماً مرتبطة بنوع من الاستدلال والرباط بين المعنيين أو العبارة والإشارة هو علاقة لزومية لا اعتباطية، وهي تمثل علاقة اقتضائية بين الملزوم واللازم؛ أما عملية الانتقال بينهما والتي تتجلى في عملية تأويل قصد المخاطب فهي تسمى بالاستلزام، ورغم أنه يقابل معنى الاستدلال إلا إن الأول أوسع من الثاني، ويوضح طه هذا "ولا فارق بين لفظ اللزوم ولفظ الاستدلال إلا من حيث إن الأول يدل بمضمونه على معنى الاقتضاء، وهو أقوى من الطلب الذي يدل عليه الثاني بصيغته، إذ كل اقتضاء طلب وليس كل طلب اقتضاء، ومن حيث إن الثاني استعمل في معنى حاصل الاستنتاج، بينما الأول لم يستعمل في هذا المعنى، وإن استعمل فيه لفظ مشتق منه، وهو اللازم، فإذن اللازم عبارة عن الحاصل اللزومي"²⁴، ومن هذا التفريق الدقيق بين الاستدلال والاستلزام، نجد أن الاستلزام مشتق من اللزوم أي العلاقة الاقتضائية بين الملزوم واللازم وهذه العلاقة هي علاقة ضرورية بينهما، ومستمدة من بنية العبارة نفسها وتتجاوزها إلى المقام، بينما الاستدلال في مفهومه يقتضي العمل العقلي والسعي المتمثل في طلب نتائج من المقدمات فهو ليس اقتضاء ضروري في ذاته، بل هو مستمد من فعل العقل أو عملية التفكير التي تنقلنا من المقدمات إلى النتائج، فتتأسس المعرفة المستمدة من الاستلزام على العلاقة الاقتضائية أي العلاقة الداخلية بين اللازم والملزوم متوسعة إلى ربطه بالمقام، بينما تتأسس المعرفة المستمدة من الاستدلال على السعي العقلي، فيكون مصدر اليقين في الأولى من الشيء نفسه وفي الثاني من حركة الدليل أي الاستدلال والانتقال من المقدمات إلى النتائج.

ولما كان اللزوم هو العلاقة الرابطة بين اللازم والملزوم "فاعلم أن كل قول طبيعي يحمل إمكانات لزومية مختلفة، أو قل باصطلاحنا أن لكل قول طبيعي قوة لزومية معينة"²⁵ يُسَي طه عبد الرحمان هذا التعدد الدلالي في اللغة الطبيعية والنتائج عن ازدواج المعنى بين ظاهر وضمني بالقوة اللزومية للعبارة، فكل عبارة تحمل قوة لزومية أي معاني وقصود كثيرة حد عدم قدرة العقل البشري على الإلمام بها، ويتدخل هنا المقام في تحديد المعنى المقصود بدقة دون الحاجة للإحاطة بكل المعاني الممكنة والمتكاثرة بعضها عن بعض، وإن هذا التحديد يتطلب آلية استدلالية خاصة، لأن هناك عبارات تحمل معاني وقصود تتخطى مستوى العبارة نفسها ولا يمكن تحديدها إلا من خلال المقام وكل ما يشكل الفعالية الخطابية، وهو نفسه الخروج من الدلالة المجردة إلى الدلالة المقامية، وهذا يستدعي العودة إلى نوع أكثر مرونة من الاستلزامات الصناعية أو البرهان وهو الاستلزام التداولي أو استلزامات بيئة الكلام وقواعد التخاطب، الذي يتجاوز العبارة إلى مقام الكلام وقواعد التخاطب، وهي نفسها ما سماها كل من سييربر وولسن

بالاستلزمات السياقية، ويعرف طه الاستلزام التداولي بأنه " أهم الاستلزمات التي تنشأ عن المقام الذي قيل فيه أو عن السياق الذي جيء به من أجله والتي تتوسل بجملة من قواعد التخاطب التي يتبعها قائله؛ وقد يكون مقام الكلام مقاما خاصا يستدعي اعتبارات خارجية لا يشاركه فيها غيره، أو قد يكون مقاما عاديا لا يتفرد بأسباب خارجية معينة؛ لذلك نحتاج إلى التمييز بين نوعين من الاستلزمات التخاطبية، وهما: الاستلزمات التخاطبية المخصصة، والاستلزمات التخاطبية المعممة"²⁶.

ثم يفصل طه عبد الرحمان في أنواع هذه الاستلزمات التداولية والتي يعتبرها ذات طابع إضماري قد تضرر فيها مقدمات أو نتائج والأمر بتقدير وقصد من المخاطب مع اعتقاده بقدرة المخاطب على فهم هذا الاضمار المقصود، عكس الاستدلالات الأخرى التي تكون فيها البنية المنطقية للجملة كاملة غير ناقصة، ويضع طه معيارين أساسيين بدل القصد لتمييز الاستلزمات الدلالية من الاستلزمات التداولية، أو التمييز بين الدلالة العبارية والدلالة غير العبارية (دلالة الدلالة، دلالة الإشارة، دلالة الاقتضاء)، وهما معيار توسط الدليل وتوقف الفائدة، أما توسط الدليل فيعني أن الدلالة غير العبارية تلزم عن دلالة العبارة بواسطة دليل مخصوص تشتركان فيه معا ويسميه الأصوليون بالعلة، وهذا يعني أن لوازم المقصود العباري تكون على فئتين الأولى اللوازم المباشرة وهي التي لا تحتاج لتوسط استدلالي، والثانية لوازم غير مباشرة تتطلب تدخل العلة أو وساطة استدلالية. أما معيار توقف الفائدة فيُقصد به أن تكون الدلالة غير العبارية هي شرط أساسي لإفادة دلالة العبارة وإن لم يُقدّر وجودها سلفا أصبحت الدلالة العبارية في نطاق اللغو وخلو الفائدة، ومن خلال هذا المعيار أيضا تنقسم لوازم المقصود العباري إلى فئتين هما: اللوازم المقومة وهي تلك التي تتوقف عليها فائدة دلالة العبارة، ولوازم غير مقومة وهي تلك التي لا تتوقف عليها فائدة الدلالة²⁷.

إنّ دور المخاطب في عملية تأويل العبارات من منظور الدلالة المقامية يقوم على تفعيل وعيه التداولي حتى يتمكن من تحديد قصد المتكلم من وراء النص الملفوظ فيتجه نحو استلزمات البنية التداولية، وذلك بالانتقال من ظاهر القول إلى ما يقتضيه السياق من لوازم وإضمارات، فالمخاطب لا يكتفي بمتابعة المعنى المطابق أو التضميني المباشر، بل يستثمر معيار توسط الدليل لتحديد ما إذا كان المعنى المقصود لازما مباشرا أو غير مباشر، كما يوظف معيار توقف الفائدة لتمييز بين ما هو لازم مقوم لا يتحقق صدق القول إلا به (كحالة الاقتضاء)، وبين ما هو لازم مكمل أو إشاري يمكن أن يثري الدلالة من دون أن يؤثر في صدقها، لأن غياب هذه الإشارة لا يفضي إلى اللغو أو عدم الصدق، وبهذا المنهج يوسع المخاطب دائرة الفهم من المطابقات المباشرة أو الدلالات المباشرة للعبارة إلى المقاصد الضمنية التي لم يُصرح بها المخاطب بل أضمرها عمدا، فيدرك ما قصده المخاطب في درجات متفاوتة من التصريح والتضمين والإشارة.

إن هذه العملية لا تكتفي بضبط المعنى بل تمنح الخطاب حيوية وتثري جانبه العملي، إذ تجعل المتلقي شريكاً فاعلاً في بناء الدلالة، وتكفل في الوقت نفسه الأمانة للمقصد الأصلي للمتكلم والمرونة في التعامل مع المعاني المتكاثرة للخطاب الطبيعي، بما يعزز الطابع التداولي للدلالة ويكشف عن طاقتها الإضمائية والاقتضائية، وعلى هذا الأساس، يتضح أنّ القوة اللزومية للعبارة لا تستنفذ بمجرد الوقوف عند معناها المطابق أو التضميني، بل تتجاوز ذلك إلى ما يتيح المقام من لوازم إشارية واقتضائية ودلالية، فتصبح عملية التأويل التي يقوم بها المخاطب نوعاً من الاجتهاد التداولي القائم على تفعيل العقل الاستدلالي لتوسيع إمكانياته، بإخراجه من جانبه الصوري إلى جانبه التداولي المتعلق بالسياق والاستعمال. فالمقام هنا ليس مجرد مُعطى خارجي يساعد على ضبط المعنى، بل يوجّه فعل الفهم نحو قصد المتكلم الأصلي، ويضبط تعددية الدلالة الطبيعية بحيث لا تنفلت إلى الاعتبارية، وهكذا يتمكن المخاطب من خلال هذا التأويل والاستدلال التداولي من الموازنة بين الأمانة للقوة اللزومية الكامنة في العبارة وبين الفعالية العملية في تحديد قصد المتكلم، وهو ما يكشف عن أن الاستلزام التداولي يمثل حلقة وصل جوهرية بين بنية الخطاب وقواعد التخاطب، ويبرهن على أن المعنى في اللغة الطبيعية لا يُدرك كاملاً إلا بتفعيل العلاقة الجدلية بين القول ومقامه.

4. آلية التكوثر العقلي من التصور الفلسفي إلى الاشتغال التداولي

بناء على الجانب النظري المؤسس لنظرية التكوثر العقلي يمكن استنتاج آليتها الإجرائية لتحليل الخطاب، وقبل ذلك لا بد من تحديد التعريف الإجرائي للتكوثر العقلي؛ فهو إجرائياً آلية عقلية توليدية استلزامية تضبط عملية إنتاج الدلالة وتأويلها، ويعبر عن قابلية العقل لتوليد مجموعة من المعاني المتشابهة والمتداخلة من لفظ أو مقدمة واحدة، بالاعتماد على خاصيتين أساسيتين هما: القصديّة والمنفعة المتعدية الآجلة غير العاجلة. وهو بذلك يختلف جذرياً عن النماذج الصورية الحاسوبية والتراكم المعرفي الكمي والتوليد النحوي الخطي، لأنه يعتمد على مبدأ نسبية واعتبارية الوحدة والكثرة، المراجعة والتجدد، والتشعب الذي يربط المقال بالمقام، يقول طه: "القول الجامع في "التكوثر العقلي" أنه حقيقة راسخة تتبدى في المعرفة العلمية كما تتبدى في الخطاب الطبيعي، مبناها على المبادئ التالية: اثنان منها، وهما "مبدأ نسبية الوحدة والكثرة" و"مبدأ اعتبارية الوحدة والكثرة"، يميزانها عن "التعدد المعرفي"؛ واثنان آخران، وهما: "مبدأ المراجعة" و"مبدأ التشعب"، يميزانها عن "التراكم المعرفي"؛ أما "مبدأ التجدد" و"مبدأ التوالد"، فيفصلانها عن "التوليد النحوي"؛ وأما المبدآن الباقيان وهما: "مبدأ التدرج" و"مبدأ التقلب"، فيفصلانها عن التعدد الصوتي"²⁸

1.4. المبادئ الإجرائية للتكوتر العقلي، والعوامل العقلية المولدة للدلالة:

التكوتر العقلي بخصائصه يغير مسار الاستدلال المنطقي من الخطية (كما في النماذج الحاسوبية) إلى التشعب والتفرع الناتج عن الاستلزام التداولي، مع العلم أن طه يُقر بأن المعنى الإشاري هو في الأصل عبارة عن قوة لزومية كامنة في العبارة، والسياق مجرد موضح له وهذه هي أهم خاصية في اللغة الطبيعية، ويسمها بخاصية الالتباس التي تعبر عن ازدواج المعنى بين ظاهر وضمني، ولضبطه يضع طه للتكوتر العقلي ثلاثة مبادئ أساسية بدل مبدأ الملاءمة وهي:

مبدأ الانبناء وأليته التكوتر الاستلزامي: وهو العامل المتحكم في التوليد المنطقي للدلالة؛ فالعقل يقوم ببناء المعنى ولا يستقبله جاهزاً، فلا يقف عند حدود المعنى المباشر الصريح بل يتجاوزه للمعاني الإشارية بالاعتماد على الاستلزمات الصناعية والطبيعية، وهذا يؤدي إلى تكوتر استلزامي حيث تتفرع الدلالة إلى قسمين: عبارية وإشارية، وهكذا يتجاوز العقل المعطى المباشر ليكشف عن العلاقات الاقتضائية التي تجمع بين الدال والمدلول ضمن مجال تداولي محدد.

مبدأ الإقامة وأليته التكوتر القيمي والاستدلالي: هي عملية تقويم للمعاني والأدلة ونتائجها التي تدور في العقل لضمان سلامتها وصحتها، فهي تحتكم لآليات عقلية تضمن الانتقال الصحيح من المقدمات للنتائج، فمبدأ الإقامة ينقل الدليل من دائرة الصحة الصورية إلى الحجية التداولية، وهذه الأخيرة هي التي تعطي للدليل قوته الإقناعية التي تسري على المخاطب، لأن الحجّة تُبنى من خلال التفاعل الحاصل بين المدعي والمعترض عند قلب الأدلة، وهذا ما يضاعف الاستدلال ويمده بقيم متعددة للمدلول الواحد، وتنوع أدوات الإقامة بتعدد الأدلة المستعملة، فيتسع الدليل ليشمل درجات مختلفة فالدليل "شامل للرأي والعلة والسند والشاهد والأمانة والبيئة والحجة والبرهان"²⁹ مع العلم أن لكل مفهوم أوصاف مميزة له.

مبدأ النظم وأليته التكوتر الاستيساعي: هو المبدأ الذي يحكم الاتساق والانسجام الداخلي للمعرفة الناتجة عن التكوتر العقلي أثناء الخطاب، فالتكوتر ليس معرفة متشكلة عشوائياً بل توسع وبناء في المعرفة مبني على المماثلة والتقريب، فالاستلزام الطبيعي هنا ينقل الخصائص من منظومة إلى أخرى بالاعتماد على قياس التمثيل، وهذا ما يسمح بتوليد المعاني المجازية التي لا يستطيع الاستدلال الصناعي استيعابها.

وبذلك يكون التكوتر العقلي عملية دقيقة ومركبة تتجاوز الحساب الذهني كما في نظرية الملاءمة، نحو تأسيس بناء حجاجي وقيمي للمعنى يدُمج الإدراك بالعمل والخلق، فالعمليات الإجرائية من انبناء

وإقامة ونظم تعمل كسيرورة دينامية متداخلة يستمد فيها الدليل مادته من الانبناء ويسقر في صورته النهائية عبر آلية النظم التي تحفظ اتساقه وسلامته.

أما عن القواعد التداولية الحاكمة للتكوثر العقلي، ينطلق طه من فكرة أن العلاقة التخاطبية (تكوثر الكلام) تتأسس على ركنين أساسيين هما: التواصل والتعامل، والمبدأ العام الحاكم لها هو مبدأ التصديق واعتبار الصدق والإخلاص، والذي صاغه في " لا تقل لغيرك قولاً لا يصدقه فعلك"؛ تختص قواعد التواصل بضبط مضمون الخطاب وكيفية نقل المعاني بين المتكلم والمخاطب، وهي نفسها القواعد التي وضعها غريس الكم والكيف والعلاقة والجهة، والتي تعني بالترتيب: لا إفراط ولا تفريط في المعلومة، الصدق والمطابقة للواقع، مناسبة المقال للمقام، لزوم الوضوح والبيان، ويعتبر طه هذه القواعد هي الحد الأدنى للتواصل لأنها تغفل الجانب الإنساني، لهذا ينتقل إلى قواعد التعامل التي تكملها وتضبط العلاقة الإنسانية والأخلاقية بين الأطراف المتخاطبة، وهي متوافقة مع قواعد التأدب الأقصى التي حددها ليتش ولاكوف، وقواعد التواجه التي حددها كل من براون وليفنسن، وتتجاوز النقص الذي وقعت فيه وهو عدم الإخلاص، وتتمثل في: قاعدة القصد لأن التكوثر فعل قصدي وهو ما يورث الخطاب جانبه العملي النفعي، وقاعدة الصدق: التي تطلب مطابقة القول للواقع وجعل غاية الحجة احقاق الحق لا مجرد الغلبة، وقاعدة الإخلاص: المتعلقة بسلامة النية وهي الإخلاص للوصول للحقيقة والوفاء بمقتضيات الأمانة التي تنفرع عن المسؤولية الأخلاقية³⁰، وهذه القواعد هي وحدة متكاملة يكون القصد فيها هو محرك الخطاب، والصدق مادته، والإخلاص الروح الأخلاقية الضابطة له.

كما يحدد القواعد الإجرائية الاستدلالية كبديل لمبدأ الاقتصاد المعرفي في نظرية الملاءمة، فيصبح العقل في التكوثر العقلي يعتمد على: قاعدتا تجديد الفائدة وتصديقها، فلا يقف العقل عند أول نتيجة للاستدلال بل يستمر في كل مرة في البحث عن فائدة جديدة أعمق من سابقتها، ولا يُقبل المعنى تداولياً إلا إذا كان مقترناً بالسلوك وإمكانية التطبيق، ثم يضيف إليها قاعدة الاستيعاب التي يفترض فيها أن المتكلم يلمح بالأدنى لينبّه عن الأعلى وعلى المتلقي استيعاب هذا القصد الأخلاقي³¹. وبذلك تتحول القواعد التداولية في التكوثر العقلي من آلية لحساب النتائج المعرفية ضمن مفهوم الأرباح والاقتصاد كما في نظرية الملاءمة، إلى ضوابط عملية تحقق الاستقامة السلوكية والمنفعة المتعدية.

2.4. تأثير البعد الأخلاقي/ الوجودي على عملية الاستدلال (من الحساب الآلي إلى التقويم):

العقل وفق نظرية التكوثر العقلي لا يعمل كنظام حاسوبي يبحث عن المعلومات فقط وإنما يعمل كموجه سلوكي (تقويم)، والأخلاق عند طه ليست مرحلة تالية للفهم بل هي بمثابة قيد استدلال، لأنها

تُدرج ضمن البنية الاستدلالية العقلية، فتتحول القيم الأخلاقية إلى قواعد استدلالية تتحكم في قبول المعنى أو رفضه خلال القيام بالعمليات الذهنية التأويلية وذلك عبر ثلاث ميكانيزمات أساسية وهي:

آلية الترجيح بالنفعية في مقابل الاقتصاد المعرفي: في نظرية الملاءمة عندما يقف العقل أمام تعدد احتمالات المعنى للعبارة الواحدة فإنه يختار المعنى الملائم الذي يتناسب مع أقل جهد مبذول ويتوقف عنده، أما في التكثير العقلي تتغير الآلية الاستدلالية جذريا؛ حيث لا يقف العقل عند أول معنى ملائم بل يختار المعنى الذي يحقق المنفعة المتعدية، لأنه يبحث عن المعنى الذي يؤدي إلى العمل المقوم للسوّل، فالمعنى الخالي من المنفعة العملية حتى لو كان مفهوما يُسقط باعتباره لغوا.

ربط الصدق المخبري بالصدق العملي : وهنا يظهر دور البعد الوجودي في الاستدلال؛ فبدل أن نحكم على صحة الاستدلال بمطابقته للواقع (صدق منطقي) فقط، يشترط طه ربط الصدق المنطقي بالسلوك، أي أن يطابق الكلام سلوك المتكلم، فالأخلاق هنا تدخل في البنية الاستدلالية اللغوية كشرط أساسي لصلاحية الدلالة، فلو ناقض المتكلم فعله، رغم صحة عباراته لغويا فإن عملية الاستدلال على صدق الحجة تتوقف، ويفقد الخطاب قوته الإلزامية، ويظهر هذا في مبدأ التصديق واعتبار الصدق والإخلاص الذي صاغه طه ومفاده " لا تقل لغيرك قولا لا يصدق فعلك. ينبي هذا المبدأ على عنصرين اثنين: أحدهما: نقل القول الذي يتعلق بما أسمىناه بالجانب التبليغي من المخاطبة، والثاني: تطبيق القول الذي يتعلق بما أسمىناه بالجانب التهذيبي منها"³²، فالأصل هو ازدواج القول بالعمل.

الانتقال من قوانين الاخبار إلى مبدأ قوانين التهذيب: تتضمن كل عبارة ضمن تصور التكثير العقلي بعدا آمرا أو ناهيا أو موجها، لهذا فالاستدلال لا يقف عند تحصيل المعلومات بل يسعى للكشف عن التكليف المتضمن فيها؛ فالبعد الأخلاقي المضاف للاستدلال يفترض أن كل جملة خبرية هي جملة إنشائية تتطلب اتخاذ موقف عملي، فعند قولنا أن فلان يشعر بالبرد يتجاوز الاستدلال المعنى البيولوجي للشعور بالبرد إلى طلب أخلاقي يقتضي أن نمّح هذا الشخص ملابسا تدفّته، فيتدخل الوجدان الأخلاقي ليوّسع الدلالة من الإخبار إلى الاستنهاض بالفعل.

وهكذا فإن الأخلاق تصبح محركا دلاليا، فتؤثر في عملية الاستدلال وبدل التوقف عند تحصيل المعنى الملائم كما في نظرية الملاءمة، يستمر العقل في عملية التكثير الاستدلالي حتى يصل إلى المعنى الذي يحقق المقتضى العملي وهو السلوك الواجب والمقصود من المعنى وهدفه التزكية، والمنهجية التي يقترحها طه عبد الرحمان للانتقال من المعرفة إلى الأخلاق هي منهجية التقويم؛ التي تربط بين البعدين من خلال مفهوم المسؤولية في القول، وهذا راجع لأساسيات فلسفته الائتمانية، فيعيد تعريف طه العقلانية بمدى اتساق القول مع الفعل فيُخرجها عن الاقتصار على الصدق الصوري، وبهذا المعيار تندمج القصيدة

الأخلاقية كجزء من التحليل التداولي دون أن تخرج عن الإطار اللغوي إلى الوعض؛ فيعتبر أن القيم من صدق وإخلاص ومنفعة متعددة هي شروط لغوية للصحة ومطابقة الواقع قولاً وعملاً، وإذا لم يكن الخطاب موجهاً بالقصد النافع وانفصل القول عن الفعل، يصبح الكلام فاسداً تداولياً قبل أن نحكم عليه بالقبح الأخلاقي، ويدخل ضمن اللغو المعرفي، ومن خلال هذا التحويل الإجرائي يجعل طه من الخطاب فعلاً تواصلياً تعاملياً، لأن قواعد التعامل المتفرعة عن مبدأ التصديق هي من تمنح الاستدلال بعده الإنساني الأخلاقي، فتُصبح الأخلاق بنية عميقة توجه نجاح الفعل الكلامي. والأخلاق تتجلى في الاستدلال ضمن ثلاث مستويات: قبل الاستدلال عبر آداب الحوار، وفي الاستدلال بأن يتطلب صدق القائل مطابقة قوله لاعتقاده، وكننتاج للاستدلال عبر إلزامية العمل فالعقلانية لا تناقض السلوك. ووفقاً لنظرية التكوثر العقلي فإن كل خطاب مهما كان نوعه علمياً صرفاً أو تداولياً يومياً لا يخلو من قيمة أخلاقية؛ إما تصريحاً بدعوة إلى فضيلة أو تضميناً عبر الالتزام بشروط التواصل والتعامل من صدق وإخلاص وتآدب مع الآخر، فالعقل المتكوثر يرفض الفصل الحدائي بين العلم والأخلاق (المعرفة/القيمة)، وهذا التصور مستمد من رؤية طه للإنسان بوصفه كائناً مؤتمناً لا مجرد كائن عاقل، والغاية من كل أفعاله بما فيها الكلام هي تزكية النفس ليصبح كل فعل قولياً هو ممارسة أخلاقية تفي بحق الأمانة.

نموذج تطبيقي: نأخذ الآية الكريمة: ﴿...فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ...﴾ سورة الإسراء من الآية 23.

وفق مبدأ الملاءمة تبدأ معالجة هذه العبارة بفك الشيفرة اللغوية لها بالتركيز على " أف " كصوت يعبر عن الضجر، وبما أن السياق القرآني يُلزم الامتثال للأمر الإلهي، يبحث العقل عن التأويل المحقق لمبدأ الملاءمة، وينتقل إلى الاستدلال السياقي، باعتبار أن النهي متعلق بأدنى إساءة وهو التأفف، وباستعمال الآليات الذهنية المنطقية نستنتج مباشرة أن ما فوق التأفف هو محرم من باب الأولى، والنتيجة المعرفية هي: التوقف عند الوصول إلى معلومة الإيذاء وإدراك المخاطب لأمر التحريم.

أما وفق التكوثر العقلي فينتقل الاستدلال من إدراك التحريم إلى تأسيس البر؛ ويكون ذلك عبر عدة خطوات، بدءاً من الانبناء الذي يولد دلالة متكاثرة إشارية من خلال مبدأ توسط الدليل وتوقف الفائدة، ومنه عند الوصول إلى قصد التحريم يبحث العقل عن الفائدة منه، فتتوقف فائدة تحريم " أف " على تحريم ما هو أكثر منها من شتم وضرب...، لكنها تتشعب أيضاً لتطلب المعنى ضد الإساءة وهو الإحسان، فتتكوثر الدلالة من النهي السلبي إلى الأمر بالبر الإيجابي، ويدخل البعد الأخلاقي من خلال مبدأ التهذيب كقيّد استدلال، فلا يفترض العقل أن الامتثال للأمر الإلهي هو مجرد ترك الأذى بل يفترض أن هناك منفعة متعددة، فالقاعدة الاستدلالية هنا تقول أن النهي عن القبيح هو طلب لجميل، فالوابع الأخلاقي كجزء من البنية الاستدلالية العقلية لا يفسر الآية فقط كمعلومة قانونية شرعية، بل كأمر

سلوكي يستوجب خفض الجناح، النتيجة هنا من هذا الاستدلال هي: الصدق العملي؛ فحسب نظرية الملاءمة لو قام الشخص بحركة تعبر عن انزعاجه وتأففه من الوالدين لكنه لم يعبر عن ذلك قولاً، فالخبر يطابق الواقع جزئياً، لكن وفق التكثير العقلي الاستدلال يتوصل إلى أن هذا الشخص كاذب تداولياً، لأن شرط الصحة هي مطابقة الواقع والقول مع شرط اقترانه بالعمل، ومنه فالآلية لم تنتج حكماً شرعياً فحسب بل جسدت حقيقة وجودية يطابق فيها الظاهر من قول وفعل الباطن (القلب والجوارح)، وهكذا يتكثير الاستدلال من قول إلى فعل وخلق،

5. مقارنة نقدية: الملاءمة والتكثير العقلي بين مبدأ الكفاءة المعرفية والفاعلية الأخلاقية للعقل.

الأسس المعرفية والفلسفية: تنبني نظرية الملاءمة على أساس العلوم المعرفية والإدراكية، مستندة إلى نماذج معالجة المعلومات والذكاء الاصطناعي، حيث ينظر إلى العقل نظرة آلية حاسوبية؛ إذ يعمل على معالجة المعلومات عن طريق قوالب معرفية إدراكية شأنها في ذلك شأن البرمجيات التي تعالج المدخلات في الحاسوب، ثم تقوم بمعالجتها وإخراجها على شكل مخرجات كنتائج تحليلية، أما اللغة فتعمل كوسيلة فعّالة لنقل المعلومات بكفاءة من خلال استخدام الرموز اللغوية وغير اللغوية كبنية منطقية، أما المضمون أو المعنى فهو عبارة عن نتيجة استدلال فردي يوازن فيه المخاطب بين الجهد المبذول والعائد السياقي. في المقابل تتأسس نظرية التكثير العقلي على رؤية فلسفية أخلاقية، تنظر للعقل كفعل يتجدد ويتكثير باستمرار من خلال تفاعلات قصدية لا عشوائية، أما اللغة فهي ليست مجرد أداة للتواصل المكتفي بالنقل الآلي وتبادل المعلومات، بل هي كيان متكثير تتجلى فيه حركة العقل وتكثير المعرفة من خلال تكثير الخطاب إلى حجاج مع الاعتماد على العلاقة الاستدلالية والمجازية لإحداث هذا التكثير. بينما المعنى فهو ليس مجرد دلالة معرفية محضة، وإنما هو حقيقة متعددة الأبعاد تجمع بين الواقع والقيمة أو الالتباس المجازي.

آليات التأويل واستنباط القصد: تعتمد نظرية الملاءمة على آلية الاستدلال وهي عملية فردية يقوم بها المخاطب حيث يقوم باختيار أقرب تأويل يحقق أعلى فائدة معرفية بأقل جهد وذلك اعتماداً على مبدأ الكفاءة المعرفية. والسياق هنا مجرد قرينة خارجية عملها تحديد الاستلزامات السياقية التي تتوافق مع المعنى الملائم للملفوظ، أما القصد فيُختزل في النية الفردية للمخاطب. في حين يستند التكثير العقلي على آلية استدلالية حجاجية مشتركة بين المخاطب والمخاطب، فالمعنى في هذه الحالة يُبنى عبر تفاعل الادعاء والاعتراض بين المتخاطبين، والسياق هنا ليس مجرد عنصر خارجي بل هو علاقة حية تُنتج بدءاً من العلاقة التخاطبية الموجهة من خلال قصدي التوجه والإفهام كأدنى قصد، وترتقي بالخطاب من

مستوى التفاعل إلى التعامل الأخلاقي تحت مستوى التهذيب كقصد مطلوب، والقصد في التكوثر العقلي لا يعتمد على قصد المتكلم وحده لتحديد المعاني أو القصد التداولي بل يعتمد على معيارين عمليين هما توسط الدليل وتوقف الفائدة لتحديد دلالة العبارة ودلالة الدلالة و دلالة الإشارة.

طبيعة الاستلزام والتعدد الدلالي: تربط نظرية الملاءمة أسباب التعدد الدلالي بالاستلزامات السياقية، أي تلك المعاني المستنبطة من السياق، وحسبها فإن ثنائية المعنى الحقيقي والمجازي الناتجة عن العبارة هي ثنائية انفصالية حيث يكون المعنى الحقيقي ثابت والمجاز إضافات سياقية مستقلة، أما النموذج المعتمد فهو ترميزي استدلالي يدمج الترميز اللغوي بعمليات الاستدلال العقلية. أما التكوثر العقلي فيُرجع التعدد الدلالي إلى القوة اللزومية التي تحملها العبارة في ذاتها مما يعطيها إمكانات متعددة للتأويل، والعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي هي علاقة تكاملية غير انفصالية؛ لأن المجاز أصل في اللغة الطبيعية يقوم على التباس الواقع بالقيمة، أما النموذج هنا فهو استدلالي حجاجي، يعتمد على الاستدلالات الطبيعية والتداولية والحجاج التقويبي.

الأهداف والغايات: الغاية من نظرية الملاءمة هي الوصول إلى كفاءة معرفية من خلال إضافة معلومات جديدة إلى التمثيل الذهني للعالم بأقل جهد معرفي، والمخاطب هنا هو في مقام المستقبل السليبي؛ حيث يفسر الملفوظات وفق آليات عقلية شبه آلية، أما التكوثر العقلي فالهدف منه وجودي عميق؛ فهو يحول المعرفة من مجرد بنية ذهنية إلى فعل أخلاقي يرقى بالذات، والتواصل يصبح ليس مجرد نقل للمعارف بل تهذيب وجودي يحول المتكلم من مجرد ناقل إلى مبلغ ثم إلى متخلق، وبالتالي يقابله المخاطب كشريك فاعل في بناء هذه الدوات التي تكوثر المعرفة والمعاني، حيث يقوم بالمشاركة في إنتاج المعنى عبر الحوار الحجاجي وتبادل الأدوار، ولا يقف الأمر عند إنتاج المعنى فقط بل تحقيق توسع معرفي مضبوط بآليات منطقية استدلالية صناعية وطبيعية تحفظه من الوقوع في الخطأ وبالتالي فقدان القيمة، ثم يسمو بالمعرفة إلى جانبها العملي فيربط العلم بالعمل لتحقيق منفعة متعددة.

النقد والإشكاليات: تميزت نظرية الملاءمة بقوتها التفسيرية العالية، فهي تقدم نموذجاً معرفياً قابل للتجريب في تحليل آليات التأويل، لكنها تظل قاصرة عن استيعاب البعد الإنساني الأخلاقي والاجتماعي للتواصل، فتختزل القصد في بُعد معرفي فردي. بينما يمنحنا التكوثر العقلي رؤية شمولية متكاملة تجعل من اللغة فعلاً وجودياً وأخلاقياً إنسانياً، إلا أنه لا يقدم أدوات قياس كمية كما في نظرية الملاءمة بل يجعلها أدوات قياس نوعية دقيقة، تعتمد على التحليل المنطقي الفلسفي بدلا من المعادلات الرياضية أو التجارب العملية، مما سبق يمكننا القول أن نظرية الملاءمة تجيبنا عن الكيف؛ أي عن سؤال كيف يتم التواصل ويحدث التأويل من منظور معرفي آلي، بينما تجيبنا نظرية التكوثر العقلي عن سؤال

لماذا يتم التواصل ولماذا يكون التأويل بطريقة معينة، وهذا يكون من منظور وجودي وأخلاقي، وهكذا فإن هذه المقارنة تبين لنا أن النظريتين ليستا متضادتين بل متكاملتين: الأولى تقدم آليات دقيقة للتأويل، والثانية تضيف له عمقاً وجودياً وأخلاقياً.

6. الخاتمة :

في ضوء ما تقدم من تحليل ومقارنة بين آليات الاستدلال واللزوم الطبيعي في كل من نظريتي الملاءمة والتكوثر العقلي، يتضح لنا أن نظرية الملاءمة عملت على توضيح كيف يتم استنباط القصد من الخطاب الطبيعي، وكيف يشتغل العقل البشري في تحليل المعاني وتأويلها باعتماد الاستدلالات الطبيعية والصناعية بشكل لا واع ، وقد قدمت آلية عملية للموازنة بين الجهد المبذول ونتائجه أثناء عملية تأويل المعنى حتى لا يضيع المخاطب في كثرة القصود الممكنة ويختار أقرها والذي يتطابق مع قصد المخاطب، وهكذا يتضح أن نظرية الملاءمة أنشأت أرضية صلبة وغنية مبنية على ما قدمته العلوم المعرفية لتحليل الخطاب الطبيعي، سواء اللغوي وغير اللغوي لتجيب عن سؤال كيف نفهم المعنى المقصود، ورغم الدقة التي وفرها نموذج الملاءمة إلا أنه توقف عند الجانب الوظيفي للغة ولم يتعداه إلى جانبه الإنساني الأخلاقي والوجودي، بينما كانت ركيزة فهم المعنى وتأويله في نظرية التكوثر العقلي مستقاة من التجربة الإنسانية نفسها في علاقتها بالوجود والجانب الأخلاقي، منطلقة من فكرة أن التكوثر العقلي فعل يتسبب في تكوثر المعرفة والتي بدورها تتجلى في الخطاب الطبيعي فيتكوثر هو الآخر كفعل حجاجي من خلال الاستلزمات الطبيعية والصناعية معتمداً على المجاز، ولم تكتف بالنظر في سؤال كيف نفهم المعنى، بل تجاوزته نحو لماذا نفهمه بهذه الطريقة، وكيف نحوله إلى خلق عملي ينتفع به الفرد والغير على حد سواء، فتقرن بين المعرفة وقيمتها العملية، وقد بينت المقارنة أن الاختلاف بين النظريتين ليس اختلافاً جوهرياً، بل العلاقة بينهما تُعتبر تكاملاً منهجياً، فالأولى أعطت تفسيراً للآلية المعرفية للتأويل وكيفية الاستفادة منها من خلال مبدأ الكفاءة المعرفية، أما الثانية فزودتها بغاية أخلاقية ووجودية من خلال مبدأ الفاعلية الأخلاقية للعقل الذي يقتضي أن العقل ليس مجرد أداة تحليلية، بل كيان فاعل هدفه الخيرية.

ومن أبرز نتائج هذا البحث:

مفهوم اللزوم الطبيعي وخاصة الاستلزمات التداولية أعمق من مفهوم الاستلزمات السياقية، التي اعتمدها كل من سبرير وولسن كمعطى أساسي خارجي في تأويل القصود؛ فرغم إقرارهما بأن القصود ترتبط بالعبارة إلا أنهما يُقران بأن السياق هو الذي يولد الاستلزمات التداولية أو المعاني الضمنية، بينما اللزوم الطبيعي يُقر بأن التعدد الدلالي لا ينتج من السياق فقط بل هو في الأصل متولد من البنية الداخلية للعبارة، إذ أن اللغة الطبيعية في أصلها مبنية على المجاز. وهكذا تحمل العبارة قوة لزومية

هائلة، أما السياق فيسعى إلى تحديد أقرب دلالة ضمنية، ولهذا فالقصد قبل أن يحدده السياق هو مطروح في العبارة وينتج منها أولا.

التكوثر العقلي سبب في نقل عملية التواصل من شكلها البسيط الآلي إلى عملية تفاعلية وتعاملية أخلاقية ترقى بالتواصل إلى المستوى الإنساني، فيصبح كل من المخاطب والمخاطب فاعلان معا في توليد المعرفة بغية الوصول إلى الحقيقة، ولا يكتفيان بالوصول لها، بل يعمدان للارتفاع العاجل والأجل بها منفعة تتعدى ذاتهما إلى خارجهما، والواضح أن المعرفة التي تُبنى من خلال التحاج بين الطرفين تكون نتيجتها متفقا عليها، فيصبح العمل بها طوعيا لا إجبارا على أحد الطرفين. ومنه فالتوجه نحو تحقيق التكامل بين الملاءمة والتكوثر العقلي يفتح الأفق أمام تحليل الخطاب فيدمج بين بعده المعرفي وبعده الأخلاقي، مما يسمح بعملية تحليل وتقويم للخطاب لا كفعل معرفي فقط بل كفعل أخلاقي.

وبناء على هذه النتائج نقترح:

محاولة الاستفادة من الجانب التكاملي بين نظريتي الملاءمة والتكوثر العقلي، وتوظيفهما في الدراسات التداولية العربية من خلال العمل بمنهج تكاملي يجمع بين الدقة والكفاءة المعرفية التي تطرحها نظرية الملاءمة، والجانب الفعلي الأخلاقي الذي تضيفه نظرية التكوثر العقلي، فلا يقتصر تحليل الخطاب على استخراج مدلولاته وأهدافه، بل ينتقل من هذا التحليل إلى العمل بنتائجه متى كانت تحمل قيمة فعلية وأخلاقية تستحق العمل والأخذ بها، ثم الاتجاه نحو توسيع هذا التحليل المزدوج ليشمل تحليل الخطابات المختلفة كالسياسية والدينية، فلا نكتفي بفهم ما يُقال في الخطاب، وإنما نحاول الكشف عن قيمه ولماذا قيل للكشف عن غايته وأثره الوجودي والأخلاقي.

الدعوة إلى النظر في ما تقدمه التداوليات الغربية والعلوم المعرفية واستخراج العلاقات الرابطة بينها وبين التراث الفلسفي العربي والإسلامي، لإغناء الأبحاث اللغوية الغربية والعربية، فقد أظهر نموذج التكوثر العقلي كنموذج عربي أصلي قدرة حوارية فعالة مع النظريات الغربية، دون الإخلال بها أو الانصهار فيها، مما فتح المجال نحو التطور، وهذا لم يعد البحث التداولي مجرد دراسة للغة في الاستعمال، بل فتح مسارا جديداً نحو فهم الإنسان من خلال لغته التي تبرز جانبه المعرفي والأخلاقي، فأصبحت اللغة فعلا منتجا للمعنى وموجهاً للسلوك الإنساني.

7. قائمة المراجع:

¹ J.Dubois: Dictionnaire de linguistique et des sciences des langues, Paris, Larousse, 1973, p 388.

² محمد محمد، يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، ص 48.

³ ينظر، رافع، النصير الزغلول، عباد عبد الرحيم الزغلول، علم النفس المعرفي، دار الشروق، عمان، (د.ط)، (د.ت)، ص 47.

⁴ ينظر، جواد، ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، كنوز المعرفة، عمان، الطبعة الأولى، ص: 118-121.

⁵ Reboul, Anne, Jacques Moeschler : *La pragmatique aujourd'hui*, Éditions du Seuil, Paris 1998, p 54-56.

⁶ ينظر، جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص: 122-123.

⁷ Reboul, Anne, Jacques Moeschler : *La pragmatique aujourd'hui*, p : 60-61.

⁸ جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 124.

* يُقترح هنا ترجمة مصطلح " التكثير العقلي " بـ Generative Ppluralisation، لما يجمعه هذا المصطلح من دلالة على الإنتاجية النوعية والتنوع المعرفي الدينامي غير القابل للاختزال، لتمييزه عن الدلالات الكمية التي يحملها مصطلح proliferation أو الدلالة الآلية للتكاثر، فالمعنى هنا يقتضي زيادة عشوائية غير قسدية وهذا يخالف مفهوم التكثير، ومعنى التكثير والتضاعف الحسابي في مصطلح multiplication لأنه كما هو معروف مصطلح متخصص في مجال الرياضيات، وقد تم اختيار هذا المقابل كحالة تطبيقية لمنهج طه عبد الرحمن في صناعة المصطلح الذي يهدف إلى بناء مصطلح خاضع للمجال التداولي الذي تولد فيه أو نقل إليه، فيحمل المصطلح الجواهر المعرفي والأخلاقي للمفهوم الأصلي. ومن الجدير التنبيه إلى أن المصطلح المقترح قد استعار pluralization من الخطاب الفلسفي كما استعمله ويليم جيمس، لكن الفرق هنا أن هذا المصطلح لا يقصد به التعدد اللامركزي أو النسبي المطلق كما هو الحال في الخطاب الفلسفي الغربي، بل يقصد به الكثرة النوعية المولدة التي تنبع من وحدة مفتوحة، وهذا مقتضى قول طه " وجدان الكثرة الممكنة تحت الوحدة الظاهرة " ، فالوحدة عنده تحمل إمكانية للتكثير الداخلي، أي تكثيراً ضمنيّاً تحت وحدة ظاهرة.

⁹ ينظر، طه، عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكثير العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1998، ص 21-23.

¹⁰ المرجع نفسه، ص 82، 83.

¹¹ المرجع نفسه، ص 65.

¹² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

¹³ المرجع نفسه، ص 215.

¹⁴ المرجع نفسه، ص 216.

¹⁵ المرجع نفسه، ص 223.

¹⁶ طه، عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، ص 39.

¹⁷ المرجع نفسه، ص: 43، 42.

¹⁸ ينظر، طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكثير العقلي، ص: 226-228.

¹⁹ المرجع نفسه، ص 231.

²⁰ ينظر، المرجع نفسه، ص 230، 231.

²¹ المرجع نفسه، ص 231.

²² المرجع نفسه، ص 234.

²³ المرجع نفسه، ص 101.

²⁴ المرجع نفسه، ص 89.

²⁵ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

²⁶ المرجع نفسه، ص 97.

²⁷ ينظر، المرجع نفسه، ص: 104، 105.

²⁸ المرجع نفسه، ص 29، 30.

²⁹ المرجع نفسه، ص 138.

³⁰ ينظر، المرجع نفسه، ص: 249-253.

³¹ ينظر، المرجع نفسه، ص: 238-253.

³² المرجع نفسه، ص 249.